



# رصد اللامساواة بين النساء والرجال في مجال المشاركة في الحياة السياسية والمدنية بسيدي بوزيد والقيروان

تثريكات ولكن



# رصد اللامساواة بين النساء والرجال في مجال المشاركة في الحياة السياسية والمدنية بسيدي بوزيد والقيروان

## ”شريكات ولكن“

صياغة: أميرة نفاوي

مراجعة: فريق أكاديمية شباب راصد لانتهاكات حقوق الإنسان  
تصميم: كريم بحيري PIXEL

ماي 2023



ومعتقداتهم وتمثلاتهم حول بعض المسائل المتعلقة بالمساواة بين النساء والرجال في محاولة لتشخيص الوضع الحالي لحقوق النساء والفتيات بالجهة والتحديات التي تواجهها والمساهمة في تذليل فجوة المساواة بينهما على مستوى وطني.

### الإشكالية التي يتناولها التقرير بالدرس

من خلال المعايير المرجعية والمنهجية المعتمدة لقياس اللامساواة بين النساء والرجال في جهتي سيدي بوزيد والقيروان التي كنا قد حددناها في **” دليل إجرائي عملي لقياس اللامساواة بين النساء والرجال في القيروان وسيدي بوزيد”<sup>3</sup>**، ارتأى الناشطات والناشطون في شبكة القيادات النسائية، وعن وعي بأهمية المعايير الدولية لحقوق الإنسان بما في ذلك الحقوق المدنية والثقافية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية، وبالرغم من أن التركيز قد يكون أحيانا على معيار أكثر من غيره حسب ما تتطلبه طبيعة ونوعية العمل الذي نقوم بإنجازه، سنحاول استكشاف وضعية هذه الحقوق في الجهة استنادا للمعايير الحقوقية في مجملها، ولهذا، فإن صياغة التقارير ستتناول بالتحليل ودرس المجالات الأربعة التالية:

- الحقوق السياسية والمدنية؛
- الحق في الصحة الجنسية والإنجابية ؛
- الحقوق الاقتصادية والاجتماعية؛
- العنف المسلط على النساء.

### مراحل صياغة التقرير

1. تحديد الإطار النظري والمفاهيمي من خلال الدليل الإجرائي العملي لقياس اللامساواة بين النساء والرجال؛
2. صياغة تقنية البحث ” الاستمارة شبه موجهة ” ودليل حوار مجموعات التركيز<sup>4</sup>؛
3. دورة تكوينية لفائدة الباحثين الميدانيين (ممثلات عن الجمعيات الشريكة في شبكة القيادات النسائية)؛
4. البحث الميداني وتجميع المعطيات؛
5. البحث الوثائقي؛
6. مجموعات تركيز حول الحقوق السياسية المدنية للنساء؛
7. مجموعات تركيز حول الحقوق الاقتصادية والاجتماعية مع مجموعة من النساء العاملات في القطاع الفلاحي؛
8. تحليل المعطيات الميدانية من خلال قاعدة بيانات؛
9. صياغة التقارير والتوصيات.

### المنهجية الكمية

3 رابط الدليل: <https://atac.tn/2022/11/08/guide-de-mesure-des-inegalites-femmes-hommes>

4 انظر نموذج الاستمارة شبه المسيرة ودليل حوار مجموعات التركيز في ملاحق دليل قياس اللامساواة صفحات عدد 17 و18 و19

تمت صياغة الاستمارة شبه المسيرة بهدف التقصي الميداني والتي شملت مجموعة من الأسئلة تمركزت حول 05 محاور رئيسية:

1. مستوى العيش؛
  2. أخذ القرار والتحكم في الموارد؛
  3. المساواة بين النساء والرجال؛
  4. العمل المأجور والغير المأجور؛
  5. الفئات الأكثر هشاشة والعنف المسلط على النساء.
- وقد تضمن فريق التقصي الميداني 17 ناشط وناشطة في الجمعيات الشريكة في شبكة القيادات النسائية (12 إناث و05 ذكور) موزعين وموزعات على 14 منطقة في ولايتي سيدي بوزيد والقيروان.

### 1. توزيع العينة حسب الولاية

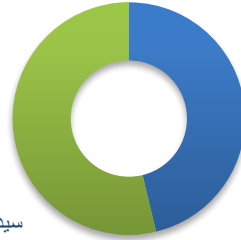
لابد من الإشارة إلى أن الفريق المشرف على البحث سعى لتكون تمثيلية العينة في الولايتين متساوية ويعود هذا الفارق البسيط إلى النقص في عدد الباحثين الميدانيين في جهة القيروان.

جدول رقم 1

العدد	مكان المحادثة
92	القيروان
107	سيدي بوزيد
199	المجموع

■ القيروان  
■ سيدي بوزيد

الرسم البياني 1

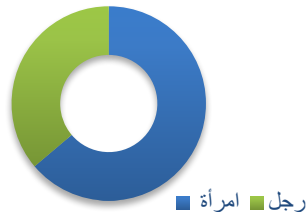


### 2. توزيع العينة حسب النوع

جدول رقم 2

العدد	النوع
127	نساء
72	رجال
199	المجموع

الرسم البياني 2



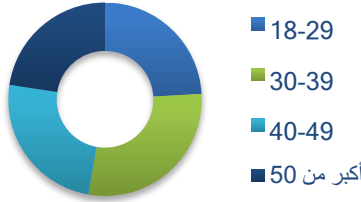
حاول فريق البحث أن تكون تمثيلية العينة بنسبة 60% نساء و40% رجال وذلك لأن الهدف الأساسي من هذه التقارير هو رصد الانتهاكات المسلطة على النساء والفتيات بجهتي القيروان وسيدي بوزيد وبالتالي شكّل النساء ثلثي العينة كما هو مبين في الرسم البياني أعلاه وهي طريقة معتمدة منهجيا وعلميا بحسب ”Outil d'évaluation et de suivi de l'impact genre“<sup>5</sup>.

### 3. توزيع العينة حسب الفئات العمرية

جدول رقم 3

الرسم البياني 3

العدد	الفئة العمرية
48	18-29
57	30-39
49	40-49
45	أكبر من 50
199	المجموع



يبين الرسم البياني أعلاه أن كل الفئات العمرية ممثلة تقريبا في هذه العينة وبنسب متقاربة جدا.

### 4. توزيع العينة حسب نوعية المناطق

جدول رقم 4

الرسم البياني 4

العدد	المنطقة
116	حضرية
65	ريفية
18	شبه حضرية
199	المجموع



شملت العينة مناطق حضرية، شبه حضرية وريفية وكانت تمثيلية المناطق الحضرية أكثر نسبيا نظرا إلى صعوبة توفر فضاء عام يمكن من محاورة المستجوبات والمستجوبين في المناطق الريفية.

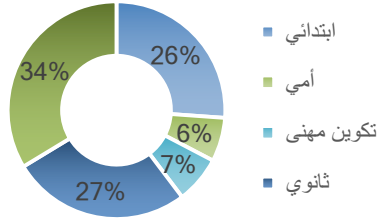
<sup>5</sup> Outil d'évaluation et de suivi de l'impact genre, WECF 2018. P37 : [https://www.wecf.org/wp-content/uploads/2019/01/GIM-ToolF\\_5.pdf](https://www.wecf.org/wp-content/uploads/2019/01/GIM-ToolF_5.pdf)

## 5. توزيع العينة حسب المستوى التعليمي

جدول رقم 5

العدد	المستوى التعليمي
52	ابتدائي
13	أمي
14	تكوين مهني
53	ثانوي
67	جامعي
199	المجموع

الرسم البياني 5



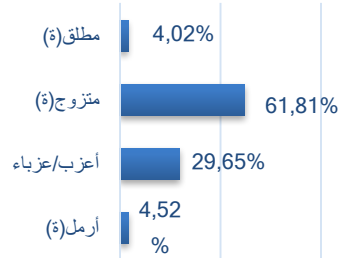
ضمنت العينة تمثيلية مختلف المستويات التعليمية مع ملاحظة أن قرابة 40 % منقطعات ومنقطعين عن الدراسة.

## 6. توزيع العينة حسب الحالة الاجتماعية

جدول رقم 6

العدد	الحالة الاجتماعية
9	أرمل(ة)
59	أعزب/عزباء
123	متزوج(ة)
8	مطلق(ة)
199	المجموع

الرسم البياني 6



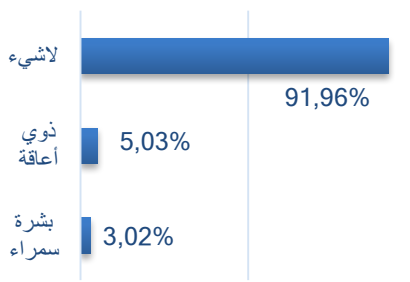
ضمنت العينة تمثيلية كل الفئات الاجتماعية مع أغلبية للمتزوجات والمتزوجين.

## 7. توزيع العينة حسب السمات الخصوية

جدول رقم 7

العدد	السمات الخصوية
6	بشرة سمراء
10	ذوى إعاقة
183	للاشياء
199	المجموع

الرسم البياني 7



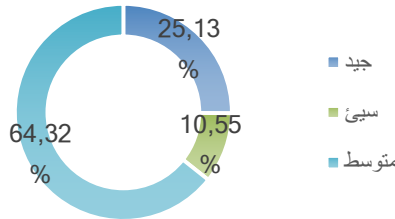
حاولنا في اختيارنا للعينة تكريس المقاربة التقاطعية بإدراج تمثيلية الأفراد ذوي السمات الخصوية والتي سيرد تحليل المعطيات حول وضعها الحقوقي في حوصلة سلسلة هذه التقارير.

## 8. مستوى العيش

جدول رقم 08

الرسم البياني 8

العدد	كيف تقيم مستوى السكن الذي تقطنه؟
50	جيد
21	سيئ
128	متوسط
199	المجموع



ضمنت العينة تقريبا تمثيلية مختلف الطبقات الاجتماعية عموما مع أغلبية للطبقة الوسطى.

## المنهجية النوعية

ارتكزت المنهجية النوعية بالأساس على:

### 1. البحث الوثائقي المكتبي بحسب محاور التقرير

شملت المعطيات الجهوية الخاصة بالولايتين والتي لاحظنا فيها نقص كبير في عدد الدراسات والبحوث حول المحاور المذكورة أعلاه وخاصة مجال المساواة بين النساء والرجال. غياب شبه تام للمعطيات الكمية وكذلك النوعية الموزعة بحسب الجنس لدى المؤسسات الرسمية المحلية (إحصائيات حسب النوع الاجتماعي، قاعدة بيانات، الخ.) وكذلك غياب الدراسات والبحوث والتقارير الوطنية والدولية المتعلقة بمسألة النوع الاجتماعي تعنى بالجهة.

### 2. مجموعات التركيز

- مع 06 من المترشحات للانتخابات التشريعية 17 ديسمبر 2022 و23 ممثل وممثلة عن الجمعيات الشريكة في شبكة النساء القيادات يوم 2022/11/25 بسيدي بوزيد؛
- مع 02 من المترشحات للانتخابات التشريعية 17 ديسمبر 2022 و27 ممثل وممثلة عن الجمعيات الشريكة في شبكة النساء القيادات يوم 2022 /11/19 بالقيروان؛
- 06 جلسات حوارية مع 07 من النساء المؤسسات للنقابة الأساسية للعاملات في القطاع الفلاحي و83 عاملة في القطاع الفلاحي بسيدي بوزيد خلال أشهر أوت وسبتمبر وأكتوبر 2022.

التقنية الأساسية المعتمدة لتجميع المعطيات كانت المحادثات شبه المسيرة مما مكنتنا من الحصول على معطيات إحصائية كمية ومعطيات ذات طابع نوعي أيضا حيث تضمنت هذه الأخيرة عديد الأسئلة المفتوحة والاختيارية مع شهادات حية لعديد المستجوبات والمستجوبين سنأتي على تحليل دلالتها في تقاريرنا.

## المقاربة النظرية

ترتكز التقارير على مقارنة النوع الاجتماعي الهادفة إلى التغيير والقائمة على المقاربة التقاطعية:

وهي مقارنة تنموية تقوم على إدماج النوع الاجتماعي والفئات المهمشة منها خاصة بهدف إحداث تغييرات وتطورات في البنى الاجتماعية مع مراعاة التقاطعات التي تزيد من الهشاشة حيث تستهدف الحملة التحسيسية، التي تتناول هذه التقارير تحليل نتائجها، النساء والفتيات في المناطق الريفية بما أنهن أكثر تهميشاً من بقية النساء والفتيات في مجتمعنا حسب ما تثبته عديد التقارير الوطنية التي نذكر منها ” التقرير الوطني لتقييم مستوى تنفيذ الجمهورية التونسية لبرنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية + 20”<sup>6</sup> الذي أنجز من طرف الجمهورية التونسية بدعم من صندوق الأمم المتحدة للسكان في جوان 2013، والتقرير الذي أنجزته حكومة الجمهورية التونسية بدعم من الاتحاد الأوروبي سنة 2014 حول ”ملاحم النوع الاجتماعي في تونس”<sup>7</sup>.

### تحديات وعوائق البحث الميداني

- صعوبات في الحصول على المعلومة من الإدارات الجهوية والمحلية وخاصة الإحصائية منها؛
- صعوبة تفاعل المستجوبات والمستجوبين مع الأسئلة وحساسية الموضوع؛
- تم إنجاز البحث الميداني في الفترة الفاصلة خلال أشهر أوت - سبتمبر- أكتوبر 2022 وهي الفترة التي تلت 25 جويلية 2022 (التصويت على مشروع الدستور والانتخابات التشريعية) وهو ما خلق صد من بعض المواطنين والمواطنات خوفا من الخوض في مواضيع ذات طابع سياسي حسب تقديرهم-ن؛
- النقص في الموارد المالية التي كانت قد تيسير عملية التقصي الميداني في أكثر جهات من الولايتين.

6 التقرير الوطني لتقييم مستوى تنفيذ الجمهورية التونسية لبرنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية + 20، الجمهورية التونسية بدعم

من صندوق الأمم المتحدة للسكان في جوان 2013، ص 85

7 تقرير ملاحم النوع الاجتماعي في تونس، 2014، ص 21

# رصد اللامساواة بين النساء والرجال في مجال المشاركة في الحياة السياسية والمدنية بسيدي بوزيد والقيروان

”شريكات ولسكن“

صياغة: أميرة نفاوي

مراجعة: فريق أكاديمية شباب راصد لانتهاكات حقوق الإنسان  
تصميم: كريم بحيري PIXEL

13 ماي 2023

يبحث هذا التقرير بالأساس في مشاركة النساء والفتيات في الحياة السياسية بولايتي القيروان وسيدي بوزيد ويتساءل عن أسباب عدم تمثيلهن على قدم المساواة مع الرجال في مجلس النواب خاصة بعد ما لاحظناه من نتائج الانتخابات التشريعية 2022 وزيادة الحواجز أمام وجودهن ومشاركتهن في الحياة السياسية والفضاء العام على الرغم من التطورات التي تم إحرازها بعد الثورة وقدرة النساء التونسيات في ولايتي سيدي بوزيد والقيروان على خلق استراتيجيات جديدة للتأقلم مع هذا الواقع المتغير حيث برزت رغبتهن في المشاركة في الحياة السياسية والمدنية وأن تكن فاعلات وقيادات في المجتمع على المستوى المحلي والوطني من أجل إرساء الديمقراطية والمساواة والعدل الاجتماعي ولقد اخترنا هذا العنوان ”شريكات ولكن“ الذي عنونت به إحدى المترشحات للانتخابات التشريعية 2022 حوارها معنا حول الصعوبات والتحديات التي واجهتها أثناء تجربتها الانتخابية.<sup>8</sup>

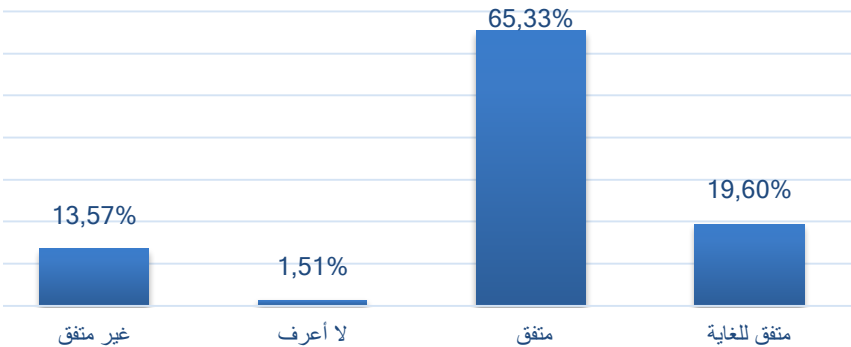
**وبالتالي فأن المبحث الرئيسي لهذا التقرير هو: تمثيلات المواطنين والمواطنات بالجهة لمشاركة النساء في الحياة السياسية والمدنية وقدرتهن على أخذ القرار والتحكم في الموارد أساسا ثم البحث في عوائق ضعف مشاركتهن في الانتخابات التشريعية 2022 وسبل تجاوزها.**

1. تمثيلات المواطنين والمواطنات بالجهة لمشاركة النساء في الحياة المدنية والسياسية وقدرتهن على أخذ القرار

### 1. تمثيلات المشاركة في الحياة السياسية والمدنية

**توزيع الإجابات عن السؤال: ما رأيك في مشاركة النساء في الاجتماعات البلدية أو المحلية بجهتكم؟**

الرسم البياني 9



8 دائرة منزل بوزيان، المكناشي، المزونة المرشحة سرور محفوظي.

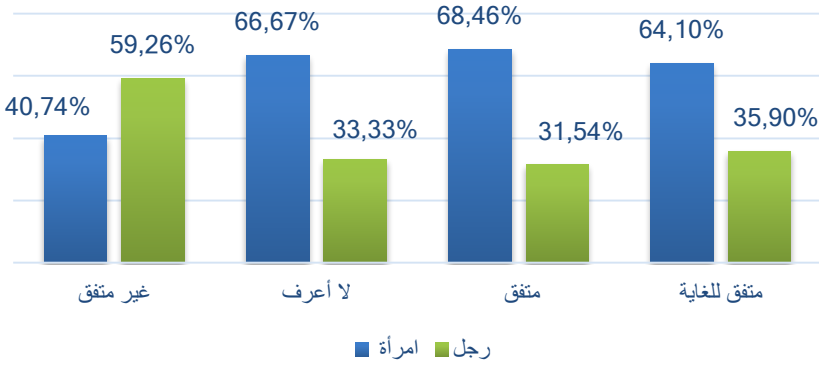
البلدية أو المحلية بجهتكم؟	ما رأيك في مشاركة النساء في الاجتماعات العدد
غير متفقا	27
لا أعرف	3
متفق	130
متفق للغاية	39
المجموع	199

عند التوجه بهذا السؤال للعيينة المستجوبة، توزعت الإجابات، كما يبينه الرسم البياني 9 أعلاه، كما يلي:

- نسبة الإجابات التي عبرت عن مساندتها لمشاركة النساء في الحياة البلدية أي في الحياة المدنية تعتبر مرتفعة فقد عبر 84,93% عن مساندتهم لمشاركة النساء (متفق ومتفق للغاية) في الحياة المدنية؛
- نسبة ضئيلة غير متفقة (13,5%) وبناء على ذلك فقد حاولنا أن نبحث في إجابات الأشخاص الغير المتفقين، ففي حين أجمعت أغلبية الإجابات المتفقة على حقها في إعطاء رأيها واعتبرت أن المرأة نصف المجتمع ولا بد من مشاركتها في تحديد واقع الجهة، برّرت الإجابات الغير متفقة موقفها بما يلي:
  - مشاركتها ستكون ضعيفة؛
  - لن تسمح لها العقلية بذلك؛
  - لأن الرجل أكثر حنكة منها ولأنها غير قادرة ولأنها ضعيفة وعاطفية.

ولمزيد التعمق في تمثّلات العينة المستجوبة لمشاركة النساء في الحياة السياسية والمدنية، حاولنا الاطلاع على توزيع الإجابات عن هذا السؤال بحسب الجنس واللافت للنظر كما يبينه الرسم البياني 10 فان توزيع نسب كل الإجابات متقارب إذا ما احتسبنا تمثيلية العينة بحسب الجنس (الثلاثين نساء والثلاث من الرجال) وليس هنالك تباين سوي في ما تعلق بالإجابة ”غير متفق“ حيث تجاوزت نسبة الرجال نسبة النساء علما أن هذه الإجابة، هي الوحيدة التي تجاوز فيها عدد الرجال عدد النساء، وهو ما يجعلنا نلاحظ منذ البداية أن نسبة الرجال التي لا توافق مشاركة النساء في الحياة المدنية تفوق نسبة النساء اللواتي اعترضن على ذلك.

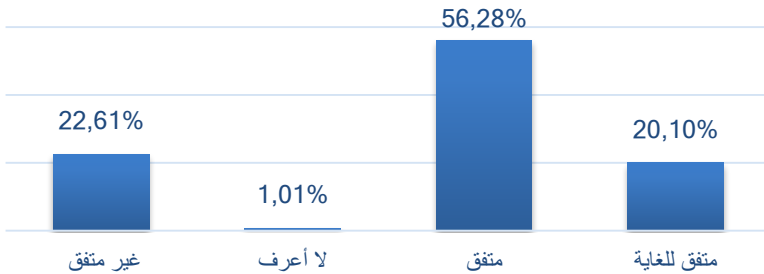
الرسم البياني 10



### هل ترى بأنه من الضروري أن تكون للنساء مكانة في اتخاذ القرار في المجال السياسي؟

إن المتأمل في نتائج الرسوم البيانية أسفله (11 و 12)، يلاحظ أن أغلبية الإجابات (76.38%) أجمعت على أن تكون النساء مقررات وقائدات في المجال السياسي لكننا نلاحظ زيادة في نسبة ”الغير موافقين“ تزيد عن 10% تقريبا مقارنة بالسؤال المتعلق بالمشاركة في القرار الجهوي والمحلي كما بينه الرسم البياني 10 أعلاه وهو مؤشر ستتعمق في البحث في دلالاته في ما تقدم من التقرير.

الرسم البياني 11



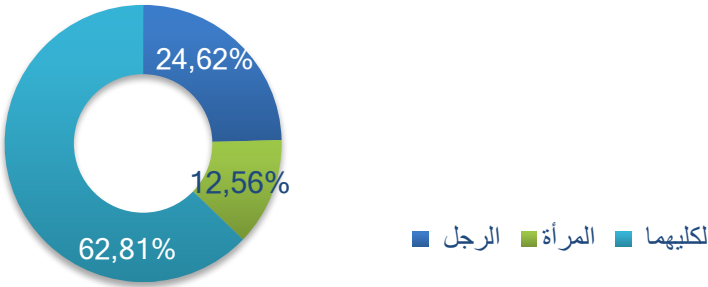


← إن تحليل المؤشرات الكمية والمعطيات التي بين أيدينا، يبين تجاوز نسبة الإجابات الموافقة على مشاركة النساء في الحياة المدنية والسياسية 80 % بالنسبة للسؤالين السابقين وهو ما يدعونا إلى طرح السؤال لماذا تتسم تمثيلية النساء في المجلس النيابي في الجهة بهذا الضعف؟ فمن 16 مترشحة للانتخابات التشريعية 2022 بولاية القيروان (5) وسيدي بوزيد (11)، مرّت امرأة وحيدة من ولاية القيروان للدور الثاني، ناهيك عن الغياب التام تقريبا في جل المواقع السياسية والمدنية؟ هذا التساؤل جعلنا نتعمق أكثر في تحليل المؤشرات والبيانات التي استقصيناها ميدانيا. وحاولنا التوسع في البحث حول مؤشرات أخرى متعلقة بأخذ القرار لدى النساء حتى نفهم ديناميكية هذا التناقض بين أغلبية مساندة لتواجد النساء في موقع القرار السياسي والمحلي مقابل تواجد يكاد يكون منعدما في هذه المواقع في الجهة.

## 2. المؤشرات المتعلقة بأخذ القرار والتحكم في الموارد في إطار الأسرة

في ظل الظروف الاجتماعية الحالية هل تعتبر أن مسؤولية العائلة يجب أن تحمل للمرأة أم للرجل أم لكليهما؟

الرسم البياني 13

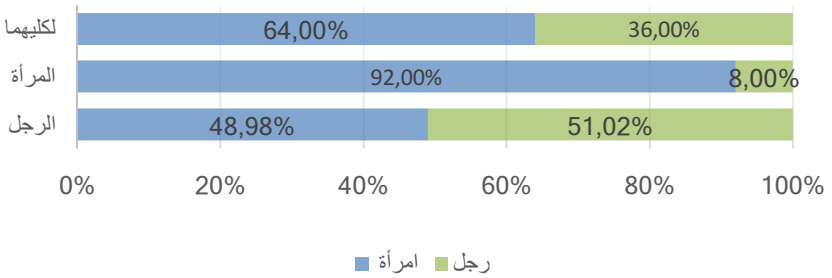


جدول رقم 11

المعد	في ظل الظروف الاجتماعية الحالية هل تعتبر أن مسؤولية العائلة يجب أن تحمل للمرأة أم للرجل أم لكليهما؟
49	الرجل
25	المرأة
125	لكليهما
199	المجموع

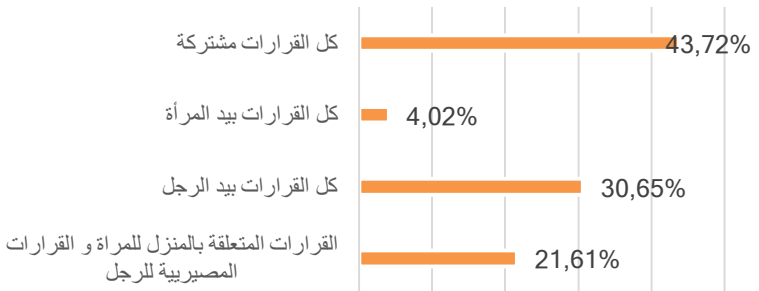
تجاوزت نسبة اللذين يعتبرون أن المسؤولية مشتركة بين الجنسين الثلثين وهي نسبة هامة تتم عن الوعي بأهمية المسؤولية المشتركة في العائلة لدى مواطنات ومواطني الجهة، ولكن كيف يتمثل المستجوبات والمستجوبين تقسيم الأدوار في اتخاذ القرارات وخاصة إذا ما لاحظنا أن نسبة الرجال الذين اعتبروا أن المرأة قادرة على تسيير الأسرة لم تتجاوز 8% مقابل 92% يعتبرها غير قادرة، ناهيك أن نسبة النساء اللواتي اعتبرت أن المسؤولية لكليهما بلغت الضعف بالنسبة للنساء مقارنة بالرجال في حين تقاربت نسبة الإجابات بحسب الجنسين في ما يخص تقسيم الأدوار بينهما فكان الإجماع تقريبا على أن الرجل هو صاحب القرارات المصيرية داخل الأسرة وهو ما قد يدحض استنتاجنا الأولي حول مدى تطور العقلية في ما يتعلق بتشارك المسؤولية بين الرجال والنساء داخل الأسرة ويجعلنا نبحث في كيفية تقاسم أنواع القرارات داخل الخلية الأولى للتنشئة الاجتماعية ألا وهي الأسرة.

#### الرسم البياني 14



#### بحسب رأيك كيف تقسم أنواع القرارات المتعلقة بالعائلة بين الذكر والأنثى؟

#### الرسم البياني 15

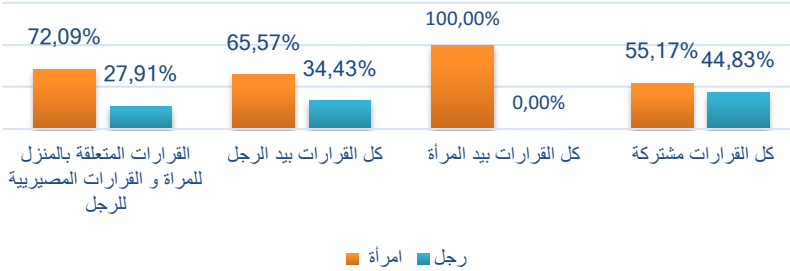


## جدول رقم 12

العدد	بحسب رأيك كيف تقسم أنواع القرارات المتعلقة بالعائلة بين الذكر والأنثى؟
43	القرارات المتعلقة بالمنزل للمرأة والقرارات المصيرية للرجل
61	كل القرارات بيد الرجل
8	كل القرارات بيد المرأة
87	كل القرارات مشتركة
199	المجموع

### توزيع الإجابة على هذا السؤال بحسب الجنس

#### الرسم البياني 16



نلاحظ بعض الاختلافات الهامة بين الرجال والنساء فيما يتعلق بمن تعود إليه سلطة اتخاذ القرارات في علاقاتهم، حيث يطالب الرجال بسلطة أكبر لأنفسهم وكذلك النساء في كل موضوع أكثر مما يرغب كل منهما في منح الآخر جزءا من هذه السلطة؛ على سبيل المثال، ما تم استنتاجه من الإجابات التي قدمت بعض الأمثلة عن كيفية اتخاذ القرارات في قضية إنفاق المال على الملابس يعتبر العديد من الرجال أنهم يتخذون هذا القرار بمفردهم بالمقارنة مع العديد من النساء اللاتي صرحن أن الرجال هم من يتخذون هذا القرار.

- و على الرغم من هذه الاختلافات، لا يزال بإمكاننا رؤية اتجاهات واضحة:
- يصف العديد من المستجوبين والمستجوبات أنه يتم اتخاذ هذه القرارات بشكل مشترك في علاقاتهم؛
- عندما يتعلق الموضوع بإنفاق الأموال على اقتناء عقار أو الانتقال من منزل إلى آخر أي القرارات المصيرية كما سميت في نموذج المحادثة وترتفع نسبة هيمنة الذكور على صنع القرارات بشكل ملحوظ؛

- في حين ترتفع سلطة أخذ القرار لدى النساء في مجال تربية الأبناء كما يبينه الرسم البياني أعلاه.

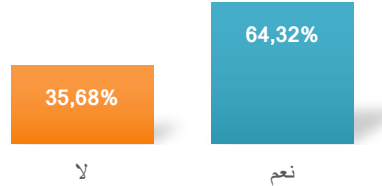
إن هذه الاختلافات في توزيع اتخاذ القرارات داخل الأسرة أمراً واضحاً وخاصة في ما يتعلق بإنفاق الأموال، ولكن هناك مشكلة أخرى وهي قدرة المرأة على التحكم في خياراتها ولا تتعلق هذه القرارات بإدارة الأسرة فقط ولكنها تتعلق بممارسة السيطرة وفرض القيود على حرية المرأة وهو ما كشفت عنه عديد شهادات المستجوبات من خلال الأسئلة المفتوحة مما دفعنا للبحث في المعطيات والمؤشرات المتعلقة بتحكمها في الموارد وقررنا من ثمة تحليل البيانات المجمعة المتعلقة بحرية استعمالها لوسائل التواصل الاجتماعي واستعمال صورها الشخصية في محاولة مزيد فهم ديناميكية أخذ القرارات والتحكم في الموارد بين الجنسين بالجهة وانعكاسها على ممارسة النساء لحقوقهن السياسية والمدنية.

## هل لديك وسائل تواصل اجتماعي؟

جدول رقم 13

الرسم البياني 17

هل لديك وسائل تواصل اجتماعي؟	العدد
لا	71
نعم	128
المجموع	199

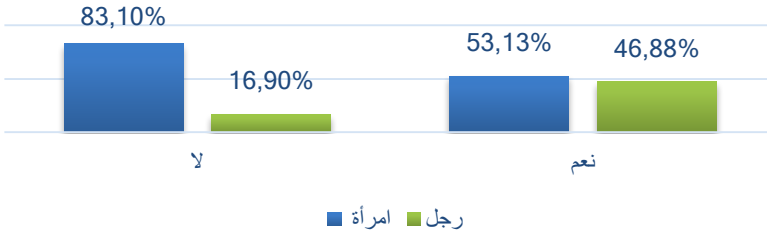


**توزيع الإجابة على السؤال هل لديك وسائل تواصل اجتماعي بحسب الجنس**  
 ما تلاحظه منذ البداية، هو الارتفاع النسبي لمن صرحن وأصرحن بأنهن وأنهم لا يمتلكون وسائل تواصل اجتماعي حيث بلغت نسبتهم % 35,68 وتوزع بحسب الجنس كما يلي: %16,90 من الذكور مقابل نسبة مرتفعة جداً من الإناث %83,10 كما يبينه الرسم البياني 18 أسفله. أما في ما يتعلق بتوزيع نسبة الإجابات عن السؤال هل يسمحون في جهتم للفتيات باستعمال وسائل التواصل الاجتماعي بأسمائهن ونشر صورهن ومواقفهن؟ فنلاحظ أن: % 42,71 قد أجابوا بلا وأغلبيتهن من النساء %69,41.

← يمكن تفسير هذا الارتفاع في نسبة النساء اللواتي صرحن بأنهن لا تمتلكن وسائل تواصل اجتماعي بسلطة العادات والتقاليد التي ترفض نشر صور النساء في فضاء افتراضي وهي الإجابة التي ردها جل المشاركون في البحث حيث أجابوا بأن في جهتهم لا يسمح باستعمال وسائل التواصل الاجتماعي أو نشر الصور الخاصة بالنساء عليها بحكم العادات والتقاليد التي لا

تسمح بذلك رغم تطور المجتمع وذلك استنادا إلى جمل وردت في عديد الاستمارات في إطار الإجابات المفتوحة عن هذا السؤال.

الرسم البياني 18



هل يسمحون في جهتم للفتيات باستعمال وسائل التواصل الاجتماعي بأسمائهن ونشر صورهن ومواقفهن؟

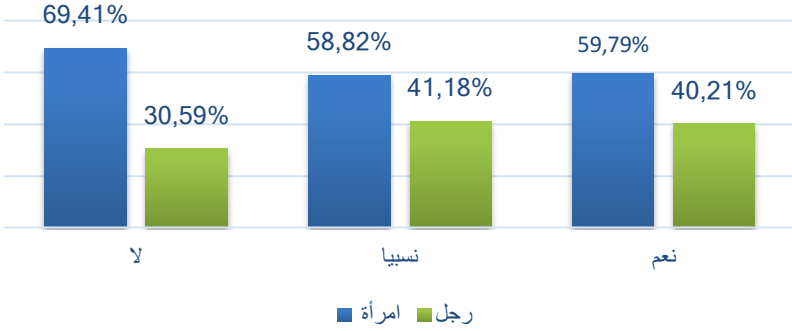
الرسم البياني 19



جدول رقم 14

العدد	هل يسمحون في جهتم للفتيات باستعمال وسائل التواصل الاجتماعي بأسمائهن ونشر صورهن ومواقفهن؟
85	لا
17	نسيباً
97	نعم
199	المجموع

توزيع الإجابة على هذا السؤال بحسب الجنس



← إن تحليل المعطيات المتعلقة بمدى تمكن النساء من وسائل التواصل الاجتماعي ومدى قبول المجتمع بنشر صورها في هذا الفضاء الذي يمكن اعتباره فضاء عاما يكشف تجذر المجتمع الذكوري الذي يتحكم ويتسلط علي أجساد النساء (صورهن في الفضاء الافتراضي) وكذلك قراراتهن ويجعلنا نتيبن بعض ملامح التناقضات التي أشرنا لها منذ بداية التحليل من خلال الاستنتاجات المتعلقة بالإجابات السابق ذكرها حيث طرحت إشكالية:

### إذا كانت أغلبية الإجابات تدعم فكرة مشاركة النساء في الحياة السياسية والمدنية، فلماذا تتسم مشاركتهن فعليا بكل هذا الضعف؟

من خلال المعطى الذي تناولناه بالدرس في ما ورد أعلاه: يمكن اعتبار نفاذ النساء للمعلومة أمرا صعب التحقيق نسبيا وهو ما يجعلها لا تمتلك سلطة التحكم في الموارد المتعلقة بالمعلومات فإن كان المجتمع لا يسمح بنشر صورها في الفضاء الافتراضي فما بالك بالنشاط في الأحزاب والجمعيات وتقلد مراكز سيادية ناهيك أننا توصلنا إلى أن نسبة النساء الرافضات لذلك أكثر من الرجال مما يحيلنا إلى أن النساء أنفسهن تستبطن مقومات المجتمع الذكوري وتعيد إنتاجه من خلال الأطفال حيث بين الرسم البياني 16 المتعلق بتقاسم الأدوار داخل الأسرة واتخاذ القرار كما سبق وحللنا أن كل القرارات المتعلقة بالأبناء تخص الأم تقريبا، وهو ما تؤكد أيضا الدراسة الإقليمية<sup>9</sup> "النساء في الحياة السياسية والمدنية، المعوقات وسبل التجاوز".

وبالتالي ومن خلال ما ورد من معطيات، يمكن أن نستنتج أن اتخاذ القرارات مرتبط بتقسيم الأدوار بين الجنسين وكذلك الفضاء حيث بينت جل الإجابات أن كل القرارات الأسرية والمتعلقة بالفضاء الخاص هي من مهام المرأة في حين

9. النساء في الحياة السياسية والمدنية، المعوقات وسبل التجاوز، صادر عن مركز المرأة العربية للتدريب والبحوث - كوثر، النسخة الصادرة سنة

أن القرارات المصرية والمتعلقة بالفضاء العام هي من مهام الرجل وبما أن اتخاذ القرارات السياسية والمدنية يعتبر من القرارات المصرية ومرتبطة ارتباطا وثيقا بالفضاء العام يمكننا أن نفسر أن ضعف المشاركة السياسية والمدنية للنساء نابع أساسا من نمط تقسيم الأدوار وأنواع اتخاذ القرارات وكيفية التحكم في الموارد بين النساء والرجال داخل الفضاء الأسري. لمزيد الوقوف على أهم المعوقات التي تحد من قدرة النساء على المشاركة في الحياة السياسية والمدنية في هذا المجال من البحث قمنا بدراسة حالة (Etude de cas):

## ا. المترشحات للانتخابات التشريعية 2022 بولايتي القيروان وسيدي بوزيد الصعوبات والمراقيل

### 1. قراءة في الحضور النسائي في الانتخابات التشريعية بالقيروان وسيدي بوزيد ونتائجها

قبل التطرق إلى مجال الدرس المذكور أعلاه، لابد من التذكير بأن شبكة القيادات النسائية بجهتي القيروان وسيدي بوزيد قد انخرطت في دعم المترشحات حسب الإمكانيات وفي إطار برنامج دعم القدرات وخطة عمل للمرافقة تتلخص أهم أنشطتها في ما يلي<sup>10</sup>:

- مرافقة المترشحات اللواتي تحصلت الشبكة على طرق للاتصال بهن عند تقديم ترشحاتهن لدى الهيئات الفرعية؛
- حملة تحسيسية قبل الحملة الانتخابية (مائدتين مستديرتين بالقيروان وسيدي بوزيد)؛
- دورة تكوينية لفائدة المترشحات اللواتي قبلن التعامل مع الشبكة؛
- حملة توعوية رقمية على الصفحة الرسمية؛
- حملة على وسائل التواصل الاجتماعي ”صوتوا للنساء“؛
- تكريم المترشحات اللاتي قبلن الحضور في يوم 08 مارس 2023 تشجيعا للدور القيادي الذي قمن به.

### تشخيص وتقييم ترشح النساء في جهتي القيروان وسيدي بوزيد

الخصائص السوسيو ديمغرافية للمترشحات بالولايتين:  
المترشحات بالولايتين ذوات مستوى جامعي: منهن مريبات وهن الأغلبية ومنهن عاطلات عن العمل ومنهن موظفات وإطارات في مؤسسات الدولة

10.أنظر صفحة الفيسبوك ”شبكة القيادات النسائية: WomenLeadershipNetworkWLN“ <https://www.facebook.com/WomenLeadershipNetworkWLN>



إجمالي الأصوات مقابل 12,82% لصاحب المرتبة الأولى أي أن نسبة الأصوات المسندة لها لا تساوي سوى 41,88% من نسبة الأصوات التي تحصل عليها هذا الأخير أي أن الأصوات المتحصل عليها لم تساوي نصف الأصوات التي حصدها المرشح الأول في الترتيب.

▪ **جملة، سبالة أولاد عسكر:** تنافس 13 مرشحا على المقعد المخصص للدائرة من بينهم امرأة وحيدة بنسبة تمثيلية %7,61 وتحصلت على المرتبة قبل الأخيرة أيضا: 12 بنسبة أصوات بلغت %3,94 مقابل %13,51 بالنسبة للمتحصل على المرتبة الأولى (نسبة الأصوات التي تحصلت عليها لا تظاهي سوى %29,16 مقارنة بعدد الأصوات التي تحصل عليها الفائز الأول).

▪ **سيدي بوزيد الشرقية، سوق الجديد:** تنافس 07 مترشحون من بينهم امرأة وحيدة وبتمثيلية بلغت %14,28 وقد تحصلت على المرتبة 5 بنسبة أصوات بلغت %8,84 مقابل %37,92 بالنسبة لصاحب المرتبة الأولى أي أن نسبة الأصوات التي تحصلت عليها لم تساوي سوى %23,31 من إجمالي الأصوات التي تحصل عليها الحائز على المرتبة الأولى.

إن أهم ما يمكن ملاحظته في ما يتعلق بتمثيلية النساء ونسب التصويت التي تحصلن عليها في ولاية سيدي بوزيد وبالرغم من أنها الولاية الوحيدة وطنيا التي تواجدت فيها مرشحات نساء في دوائرها الانتخابية الستة<sup>12</sup>:

+ لم تنافس أي من المترشحات على المراتب الأولى وفي أحسن الحالات تحصلن على المرتبة 5 (سيدي بوزيد الغربية، الهيشرية / سيدي بوزيد الشرقية، سوق الجديد) بنسب لم تتجاوز %9 في أقصى الحالات؛  
+ كانت المرتبة الأخيرة من نصيب النساء في 03 دوائر من ستة (سيدي بوزيد الغربية، الهيشرية / منزل بوزيان، المكناسي، المزونة / الرقاب، سعيدة، أولاد حفوز)؛  
+ كانت المرتبة قبل الأخيرة من نصيبهن في 02 دوائر(بئر الحفي، سيدي علي بن عون / جملة سبالة أولاد عسكر) على الرغم من انعدام أي منافسة نسائية.

ناهيك عن المقارنة بين نسب الأصوات المتحصل عليها من قبل المترشحات بالنسبة لكل دائرة مقارنة بالنسب التي تحصل عليها أصحاب المراتب الأولى (الرجال) كما أوردناه في ما سبق: في أحسن الحالات مثل فارق الأصوات بين المتحصلة على المرتبة الخامسة (7,05%) والمتحصل على المرتبة الأولى (9,34%) %2,29 بدائرة سيدي بوزيد الغربية، الهيشرية. في حين كانت الهوية والفرق بين عدد الأصوات التي تحصلت عليها النساء مقارنة بالرجال يظل شاسعة مما يمكن اعتباره بمثابة ”الفجوة أو الهوية الجندرية“.

**ولاية القيروان:**<sup>13</sup>  
بلغ عدد المترشحات 05 نساء من إجمالي 64 مترشح أي بنسبة %7,81 وخلافا لولاية سيدي بوزيد، لم تتواجد مترشحات سوى في 03 دوائر من 07:

12 المصدر السابق

13 النتائج الأولية للدورة الأولى لانتخابات أعضاء مجلس نواب الشعب 2022 للدوائر الانتخابية لولاية القيروان

- **دائرة القيروان الشمالية:** العدد الجملي للمترشحين 09 (02 نساء). لم تتجاوز تمثيلية النساء %22,22. تحصلن على المرتبة 4 بنسبة %12,87 والمرتبة الأخيرة بـ %5,78 مقارنة بـ %20,66 من نسب الأصوات لصاحب المرتبة الأولى أي أن نسب الأصوات التي أسندت للنساء مجتمعة (%5,78 + %12,87 = %18,65) لم تساوي نسبة الأصوات التي تحصل عليها صاحب المرتبة الأولى.
- **دائرة القيروان الجنوبية:** العدد الجملي للمترشحين 08. (02 نساء بنسبة تمثيلية 25 %) تحصلتا على المرتبتين 4 بـ %11,36 و 5 بـ %7,49 مقابل % 22,84 للمتحصل على المرتبة الأولى بحيث تفوق النسبة المتحصل عليها من قبله مجموع نسب الأصوات المتحصل عليهما لكلتيهما %18,85 .
- **دائرة نصر الله، منزل مهييري، الشاردة:** العدد الجملي للمترشحين 08، من بينهم-ن امرأة واحدة بنسبة تمثيلية 12,5 % ولكنها مثلت الاستثناء بمنافستها على المراتب الأولى حيث تحصلت على المرتبة الثانية بـ 1018 صوت من جملة عدد الأصوات المصرح بها 6636 صوت وبمرورها للدور الثاني ورغم تضاعف عدد الأصوات الذي أحرزته من 1018 إلى 2042 إلا أن منافسها قد فاز عليها بالأغلبية المطلقة للأصوات بنسبة %68,57 مقابل %31,43 حيث لم تساوي نسبة الأصوات التي تحصلت عليها النصف مقارنة بمنافسها، (تحصلت على نسبة %45,83 من نسبة الأصوات التي تحصل عليها الفائز بمقعد مجلس النواب المخصص لدائرة نصر الله، منزل مهييري، الشاردة).<sup>14</sup>

← وفي ختام هذا التشخيص والمعطيات الإحصائية التي قمنا بتحليلها يمكن أن نخلص إلى ما يلي:

1. **أولاً:** كان وضع المترشحات في الولاياتين صعبا ولم يكن لديهن قدرات تنافسية من ناحية الرصيد الانتخابي ورغم كل التحديات والصعوبات التي واجهناها، لم تتحصل أي واحدة منهن على مقعد بالمجلس النيابي وهذه النتائج تعكس تمثلات مواطنات ومواطني مستبطنة لدونية المرأة وعدم قدرتها على ”اتخاذ القرارات المصيرية“ والخوض في الشأن العام كما بيناه في العنصر الأول من تقريرنا؛
2. **ثانياً:** إذا ما بحثنا في توزيع عدد الأصوات المصرح بها على المستوى الوطني بالنسبة للدور الأول من الانتخابات التشريعية<sup>15</sup> بحسب الجنس، نجد أن نسبة % 32,36 من اجمالي هذه الأصوات من الإناث مقابل %67,84 من الذكور أي ان نسبة النساء اللواتي قمن بممارسة حقهن في الانتخاب ضعيفة مقارنة بالرجال. وإذا ما أردنا المقارنة مع نتائج ولاية سيدي بوزيد، نجد أن 46.813 ناخبا أدلوا بأصواتهم من

14 ندوة صحفية للإعلان عن النتائج النهائية للانتخابات أعضاء مجلس نواب الشعب لسنة 2022

انظر صفحة الفاييسبوك <https://www.facebook.com/isietn/videos/156885640153902>

15 ندوة صحفية: غلق مراكز ومكاتب الاقتراع للانتخابات التشريعية 2022

<https://www.facebook.com/isietn/videos/553768196263098>

بينهم 14336 امرأة أي بنسبة %30,62<sup>16</sup> من جملة عدد الأصوات المصرح بها وهذه النسبة ضعيفة ومتقاربة مع النسبة المعلنة على المستوى الوطني. وفي محاولة منا لمعرفة مدى صحة فرضية هل يمكن أن تكون أصوات النساء قد أسندت للنساء؟ قمنا باحتساب إجمالي عدد الأصوات التي تحصلت عليها 11 مترشحة في 05 دوائر في سيدي بوزيد والذي بلغ 5435 صوتا أي ما يقارب ثلث إجمالي الأصوات النسائية بهذه الولاية بما يعني أن الأغلبية المطلقة للنساء أدلين بأصواتهن للرجال.

**3. ثالثا:** إن ضعف نسبة مشاركة النساء مقارنة بالرجال من ناحية وتصويت الأغلبية المطلقة منهن للرجال من ناحية أخرى، هما مؤشرات يعكسان مدى استبطان المرأة لمقومات المجتمع الذكوري ولدونيتها وعدم ثقتها في نفسها وهو ما يمكن أن ينطبق على ولاية القيروان أيضا بما أن النساء لم يترشحن سوى في 03 دوائر من 07.

**ماهي أهم الأسباب والمعوقات التي أدت إلى هذا التمثيل النسائي الهزيل وفشلهن في الحصول على مقعد بمجلس النواب ليكون تمثيل الولايتين على مستوى السلطة التشريعية ذكوري بامتياز؟**

## 2. الصعوبات والعراقيل

**المعيق التشريعي المتعلق بالقانون الانتخابي<sup>17</sup>**  
لقد ألقى القانون الانتخابي الجديد مبدأ التناصف بين النساء والرجال في المجالس المنتخبة، وهو ما أدى بدوره إلى تشكيل برلمان جميع أعضائه تقريبا من الرجال.

16. تصريح عضو الهيئة الفرعية بسيدي بوزيد حاتم دالي لشمس ”أمم“

<https://www.shemsfm.net/amp/ar/%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%AE%D8%A8%D8%A7%D8%B1-%D8%A3%D8%AE%D8%A8%D8%A7%D8%B1->

<https://www.shemsfm.net/amp/ar/%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%AE%D8%A8%D8%A7%D8%B1-%D8%AA%D9%88%D9%86%D8%B3-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%AE%D8%A8%D8%A7%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D9%88%D8%B7%D9%86%D9%8A%D8%A9/393075/%D8%B3%D9%8A%D8%AF%D9%8A-%D8%A8%D9%88%D8%B2%D9%8A%D8%AF-%D9%86%D8%B3%D8%A8%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%82%D8%A8%D8%A7%D9%84-%D8%A8%D9%84%D8%BA%D8%AA-13-45-%D8%A8%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%A7%D8%A6%D8%A9>

17. تصريح رئيس الهيئة الفرعية للانتخابات بوجمعة مشي ل”وات“: <https://www.tap.info.tn/ar/%D9%88%D9%8A%D8%A8-%D8%B3%D9%8A%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%86%D8%AA%D8%AE%D8%A7%D8%A8%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%B4%D8%B1%D9%8A%D8%B9%D9%8A%D8%A9-2022/15959167-%D8%B3%D9%8A%D8%AF%D9%8A-%D8%A8%D9%88%D8%B2%D9%8A%D8%AF-%D8%AA%D8%B4%D8%B1%D9%8A%D8%B9%D9%8A%D8%A9>

17 مرسوم عدد 55 لسنة 2022 مؤرخ في 15 سبتمبر 2022 يتعلق بتنقيح القانون الأساسي عدد 16 لسنة 2014 المؤرخ في 26 ماي 2014 المتعلق بالانتخابات والاستفتاء وإتمامه

أزال القانون الجديد أحكام التناصف الجندي من قانون انتخابي سابق سعى إلى ضمان التمثيل المتساوي بين الرجال والنساء في المجالس المنتخبة في تونس، رغم التأييد الصريح لهذا المبدأ في الدستور التونسي الجديد. كان ضمان التناصف الجندي في المجالس المنتخبة أحد الإنجازات الرئيسية لحقوق المرأة عقب ثورة 2011 في تونس. بعد ترسيخ هذا المبدأ لأول مرة في دستور 2014، فرض قانون الانتخابات لعام 2014 في تونس<sup>18</sup> أن تتضمن قوائم المرشحين أعدادا متساوية من الرجال والنساء. أدى ذلك إلى انتخاب 68 امرأة في برلمان 2014، مثلن 31 % من ”مجلس نواب الشعب“ حيث كان لتونس أعلى تمثيل نسائي في البرلمان مقارنة بالدول الأخرى في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

في 2017، أزم تعديل في قانون الانتخابات<sup>19</sup> الأحزاب والائتلافات السياسية بضمان أن تكون نصف قوائم مرشحيها من النساء في الانتخابات المحلية. أدى ذلك إلى تشكيل % 47 من المجالس البلدية من النساء بعد انتخابات 2018. رغم كل ذلك، يحل القانون الانتخابي الجديد محل نظام التمثيل النسبي السابق بنظام دائرة انتخابية من عضو واحد دون توفير أحكام تهدف إلى التمثيل الجندي المتساوي كامالا يمكن للمرشحين تمويل حملاتهم من المال العام وعليهم الاعتماد على أموالهم الشخصية أو التمويل الخاص.

أدت هذه الشروط إلى تقويض النساء بشكل خاص، إذ لم يكن لديهن نفس الشبكات المحلية القوية لرعاية ترشيحهن ونفس القدرات المالية التي يتمتع بها نظرائهن الرجال وهو ما ساهم في إقصائهن سياسيا. وهو ما أكدته المترشحات:

- المترشحة عن دائرة المكناسي- منزل بوزيان- المزونة بسيدي بوزيد، سرور محفوظي: لم تكن تجربة سهلة، ترشحت وزاحمت الرجال في ميدان يسود فيه اعتقاد أنه حكر عليهم! وقالت سرور ”شريكة ولكن... منذ إلغاء مبدأ التناصف بين الجنسين في القانون الانتخابي، كان واضحا أننا سنمضي نحو برلمان ذكوري بامتياز، بتمثيل هزيل جدا للنساء“ وأشارت إلى أنه ”سيكون لذلك بالتأكيد تأثير على مستوى تقوية مكاسب النساء، لأن التجربة أثبتت أن المرأة أفضل من يدافع عن حقوقها، وفي غيابها أو تمثيلها المحدود داخل الهيكل التشريعي، سيجعل المطالب المتعلقة بحقوقها أقل حضورا وطرحا“.
- أروي حمدوني، المترشحة عن دائرة سيدي بوزيد الغربية والهيشرية: ”إيماننا منى بحق المرأة لتولي القيادة قدمت ترشحي رغم ما شهدناه في الفترة الأخيرة من تراجع خاصة في الميدان التشريعي الذي ألغى مبدأ التناصف“.

18 قانون أساسي عدد 16 لسنة 2014 مؤرخ في 26 ماي 2014 يتعلق بالانتخابات والاستفتاء

19 قانون أساسي عدد 7 لسنة 2017 مؤرخ في 14 فيفري 2017 يتعلق بتنقيح وإتمام القانون الأساسي عدد 16 لسنة 2014 المؤرخ في

26 ماي 2014 المتعلق بالانتخابات والاستفتاء

- المترشحة عن دائرة سيدي بوزيد الشرقية وسوق الجديد الانتخابية، سامية الحلاوي: ”القانون الانتخابي جيد لأنه مكنى من الترشح بصفة فردية لكنه حرمني من مبدأ التناصف“.

### العقيلة الذكورية العادات والتقاليد وغياب الاعتراف الاجتماعي

شكت عديد المترشحات من هذا العائق وفي ما يلي شهادات بعضهن:

- سرور محفوظي: ”بحكم معرفتي الواسعة بأبناء مدينتي، ودعم عائلتي الصغيرة والموسعة، لم يكن صعباً أن أحصل على التزكيات“... ”ذلك لم يمنع محاولات إيجابتي، وتريد جملة أن الوضع الراهن صعب، ولا جدوى من ترشحي خصوصاً أنني امرأة. وبالتالي، لن أكون قادرة على تقديم أي إضافة في نظرهم، أو تغيير الوضع“.
- وأشارت أيضا إلى أن ”هذا الأمر كان يحبطني أحيانا، لكن دعم الأهل جعلني أؤمن بحظوظي، وأتجاهل هذه الأصوات التي ترغب أساساً في دفعي إلى التراجع. وهذا لا يحدث بالقدر نفسه مع الرجال المترشحين“.
- أكدت المترشحة ياسمينة العامري عن دائرة الرقاب والسعيدة وأولاد حفوز من ولاية سيدي بوزيد ”أنها لم تتلقى الدعم الكافي من عائلتها الموسعة وذويها لأنهم اعتبروا أنها امرأة ولا يمكنها الترشح لمثل هذه المناصب“.
- أكدت المترشحة عن دائرة القيروان الشمالية، ريم الزرقى، أن ترشحها ليس الأول لكنها في كل مرة تخسر نتيجة عدم الاعتراف الاجتماعي وبالرغم من أنها سيدة أعمال ناجحة وتنافس الرجال في مجال تخصصها.

كل هذه الشهادات تجعلنا نخلص بالأساس إلى هيمنة السلطة الذكورية: حيث لاحظنا لدى بعض المترشحات أثناء متابعتن أن الأب أو الزوج هم من يحددون ويقررون برنامج العمل خلال الحملة الانتخابية ولا تتخذ قرارا بالحضور في أي نشاط خاصة إن تعلق الأمر بالمبيت خارج المنزل إلا بموافقتة فسلطة اتخاذ القرار موكولة بيد الرجل.

### غياب التنشئة السياسية ونقص حس المواطنة أو إنعدامه:

أكدت المترشحة أرومي حمدوني: أن الصعوبات التي تواجه النساء في الانتخابات هي صعوبات تعلقت بالأساس بغياب ثقافة حقوق المرأة السياسية وهو من العوامل الرئيسية لضعف حضورها ومشاركتها في مثل هذه المحطات.

### العنف السياسي من قبل الرجال المنافسين:

أكدت كل المترشحات اللواتي تواصلنا معهن تقريبا أن أغلب المترشحين من الذكور يمارسن العنف السياسي عليهن من خلال التشهير بهن كنساء وذلك

بالتلميح لأنهن يجب أن يقمن بدورهن الطبيعي في البيت بدل خوض مضمار السياسة.

**ضعف الوعي بأهمية المشاركة السياسية والمدنية وغياب الثقة بالنفس**  
اعتبرت بعض المترشحات وجود عديد العوامل المعيقة لوصول النساء إلى مراكز القرار ومن بينها كل ما يتعلّق بالثقة بالنفس والوعي بأهمية المشاركة في الحياة السياسية والمدنية مثل ما أكدته المترشحة أروى حمدوني: ”المعوقات الذاتية المتمثلة في عدم الوعي والمعرفة بقيمة العمل المدني التطوعي حتى على مستوى الشخصية“، والتي ترى أيضا أن الأسباب الذاتية هي العائق الأكبر من جهة وغياب أهمية المشاركة والعمل المدني والسياسي ثم تأتي مشكلات الثقافة المحلية المحافظة وقلّة التشغيل وقلّة الأنشطة الثقافية الخاصة بالمرأة وهو نفس موقف المترشحة عن دائرة قبيوان الشمالية، هيفاء الرايس.

### **الوظائف العائلية والأسرية وعبئها**

لقد تحدّثت المترشحة أمال القمودي عن دائرة سيدي بوزيد الغربية والهيشرية عن كفافها كأم وكمرّبية وكناشطة نقابية وسياسية وضرورة أن توفّق بين كل الأدوار ويتميز وهو موقف تشاطرها فيه الرأي المترشحة أروى حمدوني.

## الحوطة

حاول هذا التقرير دمج البحث والتجربة معا لطرح تساؤلات حول قضية تعتبر في مجملها قضية أزمة تنموية، وفي تفصيلها قضية تميز على أساس الجنس وإقصاء وتهميش لفئة من النساء والفتيات في جهة الوسط الغربي التونسي وهي الجهة الأكثر فقرا في البلاد التونسية حيث وضعية النساء ومكانتهن ظل موضوع تتنازعه المساعي لتأكيد حقوق المرأة وواجباتها كمواطنة، من جهة، والمعوقات الثقافية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية، من جهة أخرى.

ولقد ارتكز تقريرنا هذا على مبحثين رئيسيين:

المبحث الأول تعلق بالبحث في تمثّلات أي تصورات العينة المستجوبة ومن خلالها مواطني ومواطنات الجهة لأدوار المرأة في اتخاذ القرار والتحكم بالموارد بصفة عامة والذي تبيّننا من خلاله أنه ثمة إجماع لأغلبية المستجوبات والمستجوبين حول أهمية دور المرأة في اتخاذ القرارات في الحياة العامة وعلى مستوى السلطة المحلية والسياسية يقابله تناقض كبير في الإجابات المتعلقة بتوزيع سلطة اتخاذ القرار داخل الخلية الأولى للتنشئة الاجتماعية ”الأسرة“ حيث يتحدد اتخاذ القرارات بالنسبة للمرأة في مجال شؤون الأسرة والأطفال وفي الفضاء الخاص مقابل تضخم للسلطة الذكورية في اتخاذ القرارات المصيرية المتعلقة بالتحكم والنفاذ إلى الموارد والمرتبطة بالفضاء العام وبذلك تؤدي مجموعة التمثّلات الاجتماعية المستبطنة حول المرأة والرجل والتوزيع الغير المتكافئ للسلطة داخل العائلة وتقسيم الأدوار بين الفضاء العام (الرجل) والفضاء الخاص(المرأة) إلى عزل النساء عن السياسة وهو ما ذكرته عديد من النساء المستجوبات وحتى النساء اللاتي عبرن عن دعم مشاركة المرأة في الحياة المدنية والسياسية، كانت لهن تحفظات على المنصب الذي قد تشغله المرأة عندما تشغل بالسياسة، إذ يرى بعض منهن أنها عاطفية بطبيعتها وهو ما لا يؤهلها لأن تكون في منصب السياسي ولكن تجدر الإشارة انه في المقابل ثمة نساء يتحدثن بشكل إيجابي عن المرأة عن قدراتها وجاهزيتها لمنافسة الرجال في هذا المجال مما ينم عن عوامل ايجابية قد تؤدي إلى تطور ايجابي في وضعية مشاركة النساء في الحياة المدنية والسياسية مستقبلا.

أما المبحث الثاني فقد تعلق بالبحث في معيقات المشاركة في الحياة السياسية للنساء وأسباب فشل المترشحات للمجلس النيابي 2022 ولمزيد التعمق في هذا المبحث، أردنا تحديد مفهوم المشاركة: إن المشاركة في الحياة العامة حق وواجب وهي كمارسة معلنة تعتمد القيادة كاستراتيجية ووسيلة لا كهدف وتعتمد المشاركة على مؤهلات ومحفزات من شأنها أن



كمورد للمعلومة والتحكم بالتصرف فيه ونشر صور) والتحكم بجسدها وهو عنصر سنأتي عليه في التقريرين المتعلقين بالحقوق الصحية والإيجابية للنساء بالجهة ورصد ظاهرة العنف المسلط على النساء.

✓ أما في ما يتعلق بالمعيقات فيمكن تلخيصها في ما يلي: المعوقات التشريعية والتي نخص بالذكر منها القانون الانتخابي لمجلس النواب 2022، العقلية الذكورية، العادات والتقاليد وغياب الاعتراف الاجتماعي، غياب التنشئة السياسية ونقص حس المواطنة أو إنعدامه، العنف السياسي، ضعف الوعي بأهمية المشاركة السياسية والمدنية وغياب الثقة بالنفس، الوظائف العائلية والأسرية وعبئها ولا ننسى طبعا ثلوث المعوقات الأولية وهي الفقر والتهميش والانقطاع عن الدراسة والتي سنأتي على تحليلها بأكثر عمق من خلال التقرير المتعلق بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية للنساء في ولايتي القيروان وسيدي بوزيد.



**إيلاء أهمية للمشكلات القائمة على النوع الاجتماعي على غرار تأنيث البطالة والفقر وضبط البرامج الكفيلة بالحد من بطالة النساء وأشكال العمل الهشة وغير المستقرة وكذلك تعزيز موارد النساء وتحقيق الأمن الاقتصادي والاستقلالية المالية والاقتصادية كخطوة لتعزيز حقوقهن.**  
**تكريس المقبولية المجتمعية** لمشاركة النساء في الأنشطة ذات العلاقة بالشأن العام المهني والنقابي والسياسي والمدني وتحفيز النساء على المشاركة.

**تعزيز الوعي** في صفوف النساء والرجال بضرورة تقاسم أعباء العمل المنزلي وتنشئة الأطفال بين الزوجين وأفراد الأسرة لتخفيف الأعباء على المرأة:

- + مراجعة توزيع الأدوار في المجتمع بهدف تحقيق المساواة بجميع أبعادها على المستوى الاقتصادي والاجتماعي والمجتمعي؛
- + النفاذ المتكافئ للتعليم والصحة والتكوين والحد من الانقطاع المبكر للبنات؛
- + النفاذ المتكافئ بين المرأة والرجل لمواطن الشغل اللائق وملكية الأرض وتمويل المشاريع؛
- + المشاركة الفاعلة في الشأن العام وفي صنع القرار والتأثير فيه؛
- + إتاحة الفرصة للنساء والرجال على اكتشاف قدرات كامنة فيهم وتمكينهم من مهارات تفيدهم في القيام بأدوار جديدة في محيطهم الاقتصادي والاجتماعي والمجتمعي.

**مقاربة تنموية تقوم على مبدأ التمكين:** تعتبر مقاربة التمكين أحدث المناهج المعتمدة لإدماج المرأة في التنمية، تسعى هذه المقاربة للقضاء على كل مظاهر التمييز ضد النساء والفتيات وتوفير الأدوات الضرورية التي تضمن مشاركتهن واعتمادهن على الذات ويعزز مكانتهن في المجتمع ويزيل المعوقات التي تحول دون تحقيق هذه الأهداف.  
**تعزيز قدرات النساء القيادية والإدارية وتهيئتهن للمشاركة في اتخاذ القرار والتخطيط والتنفيذ:** هيكله النساء ضمن نقابات ودعم انخراطهن في الجمعيات المحلية والجهوية وفي الأنشطة الوطنية لمكونات المجتمع المدني، وكذلك الانخراط في شبكات والترشح للمهام الإدارية والسياسية المحلية والجهوية والوطنية.

**التراجع عن إلغاء مبدأ التناصف في القانون الانتخابي**

### المجتمع المدني

- إشراك الرجال في ورشات تدريبية حول حقوق المرأة والنوع الاجتماعي؛
- تنظيم لقاءات حوارية مع النساء انطلاقاً من الاهتمامات اليومية ووصولاً إلى المواضيع السياسية والمدنية ومساعدتهن على الربط بين الخاص والعام؛

- المساعدة على بعث مشاريع صغرى عبر الاقتصاد التضامني والاجتماعي؛
- إشراك النساء في مناقشة المشاريع وحلّ الإشكاليات اللاتي يعشنها على المستوى المحلي؛
- تنظيم دورات تدريبية وورشات لتنمية قدرات النساء على التعبير (تقدير الذات، التعبير، اتخاذ المواقف، اتخاذ القرار...) واتخاذ المواقف تجاه قضايا تطالب بها وتدافع عنها؛
- العمل مع القيادات الدينية من أجل إنشاء خطاب ديني داعم ومساند لتمتع المرأة بحقوقها الإنسانية والكونية؛
- القيام بحملات توعية حول أهمية مشاركة المرأة في الحياة المدنية والسياسية؛
- محو الأمية القانونية.

### وسائل الإعلام

- ترويج صور متوازنة وغير نمطية عن النساء وتثمين التجارب الناجحة؛
- التعريف بنماذج من النساء القياديات غير التقليديات للاستئناس بتجاربهن والاستفادة منها.

## المراجع والمصادر

- ميثاق شبكة القيادات النسائية، جويلية 2000، المنظمات المدافعة عن حقوق النساء والفتيات بسيدي بوزيد والقيروان: <https://atac.tn/2023/06/24/charter-of-womens-leadership-network-wln>
- دراسة ” المرأة العاملة في القطاع الفلاحي بولاية سيدي بوزيد بين الحق والانتهاك، مارس 2016، الجمعية التونسية للحراك الثقافي : <https://atac.tn/2023/06/02/etude-fosa-2016>
- دليل اجرائي عملي لقياس اللامساواة بين النساء والرجال في القيروان وسيدي بوزيد، جوان 2022، شبكة النساء القيادات: <https://atac.tn/2022/11/08/guide-de-mesure-des-inegalites-femmes-hommes>
- نموذج الاستمارة شبه المسيرة ودليل حوار مجموعات التركيز في ملاحق الدليل أعلاه صفحات عدد 17-18-19
- التقرير الوطني لتقييم مستوى تنفيذ الجمهورية التونسية لبرنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية + 20، الجمهورية التونسية بدعم من صندوق الأمم المتحدة للسكان في جوان 2013، ص 85
- ملامح النوع الاجتماعي في تونس، حكومة الجمهورية التونسية بدعم من الاتحاد الأوروبي سنة 2014، ص 21
- النساء في الحياة السياسية والمدنية، المعوقات وسبل التجاوز، مركز المرأة العربية للتدريب والبحوث - كوتر، 2016
- النتائج الأولية للدورة الأولى للانتخابات أعضاء مجلس نواب الشعب 2022 للدوائر الانتخابية في ولاية سيدي بوزيد والقيروان: [https://www.facebook.com/photo?fbid=542639191235713&set=pcb.5:42639217902377&locale=fr\\_F](https://www.facebook.com/photo?fbid=542639191235713&set=pcb.5:42639217902377&locale=fr_F)
- الندوة الصحفية للهيئة العليا المستقلة للانتخابات حول الإعلان عن النتائج النهائية للانتخابات أعضاء مجلس نواب الشعب لسنة 2022
- الندوة الصحفية للهيئة العليا المستقلة للانتخابات حول غلق مراكز ومكاتب الاقتراع للانتخابات التشريعية 2022
- تصريح عضو الهيئة الفرعية بسيدي بوزيد حاتم دالي لشمس أأم
- تصريح رئيس الهيئة الفرعية للانتخابات بوجمعة مشي ل”وات”
- مرسوم عدد 55 لسنة 2022 مؤرخ في 15 سبتمبر 2022 يتعلق بتنقيح القانون الأساسي عدد 16 لسنة 2014 المؤرخ في 26 ماي 2014 المتعلق بالانتخابات والاستفتاء وإتمامه
- قانون أساسي عدد 16 لسنة 2014 مؤرخ في 26 ماي 2014 يتعلق بالانتخابات والاستفتاء
- قانون أساسي عدد 7 لسنة 2017 مؤرخ في 14 فيفري 2017 يتعلق بتنقيح وإتمام القانون الأساسي عدد 16 لسنة 2014 المؤرخ في 26 ماي 2014 المتعلق بالانتخابات والاستفتاء
- توصيات لقاء أعضاء شبكة القيادات النسائية بسيدي بوزيد: <https://atac.tn/2022/12/27/synthese-recommandations-wln-sbz/>
- توصيات توصيات لقاء أعضاء شبكة القيادات النسائية بالقيروان: <https://atac.tn/2022/12/27/synthese-recommandations-wln-kairouan/>
- أشغال الندوة الجهوية بسيدي بوزيد في 14 جانفي 2023 ” تعزيز وحماية حقوق النساء العاملات في القطاع الفلاحي”
- المقاربات التنموية التشريعات والسياسات في علاقة بالعاملات في القطاع الفلاحي ” ولاية سيدي بوزيد نموذجا” ص73،74” جمعية ATAC فيفري 2023.
- Outil d'évaluation et de suivi de l'impact genre, WECF 2018. P 37 : [https://www.wecf.org/wp-content/uploads/2019/01/GIM-ToolF\\_5.pdf](https://www.wecf.org/wp-content/uploads/2019/01/GIM-ToolF_5.pdf)